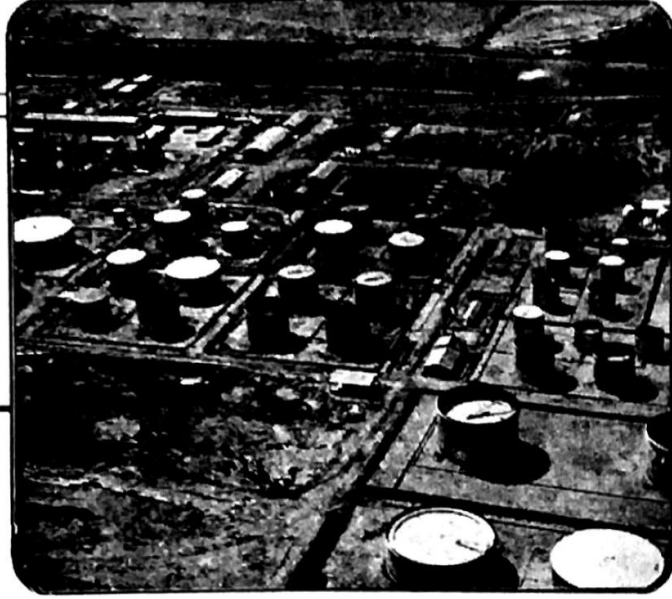


النفط السعودي يتحول من سلاح في المعركة الى سلاح في خدمة المشاريع الاستسلامية



متطلبات العالم المتزايدة للنفط في السنوات المقبلة ويمكن مناقشة هذه العوامل تفصيلاً في المصطلح القادمة .

الفصل الرابع العوامل السياسية والأمنية التي تؤثر على قرارات السعودية النفطية

بما ان اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد يتنامى ويزداد ، وشامت معه ، وبشكل درامي الأهمية السياسية والإستراتيجية للبرية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة ، ان حظر النفط الذي تم في عام ١٩٧٣ أظهر للقادة السعوديين انه يمكنهم استخدام نفطهم كسلاح لتحقيق اهدافهم ، ولهذا فان الصوالم الأمنية والسياسية التي تؤثر في القرارات النفطية للسعودية تستحق دراسة دقيقة .

لقد سلم معظم الرسميين الأمريكيين ان السياسة النفطية السعودية تخضع لاعتبارات سياسية ممتدة . وقد اكدت تصريحات الحكومة السعودية الرسمية هذه الحقيقة . فعلى سبيل المثال صرح الأمير سعود وزير خارجية ان القضايا النفطية مرتبطة ارتباطاً جوهرياً وأساسياً بالاعتبارات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط . وقد اكد ولي العهد الأمير فهد صانع السياسة السعودية ان النفط السعودي مصدر هام يشكل ضابطاً سياسياً لتحقيق الاهداف الموحدة والرسومية .

ان الاهداف الأمنية والسياسية ذات الأولوية للحكومة السعودية ذات العلاقة المتبادلة تشمل :

- ١ - الحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط .
- ٢ - تأمين البلاد ضد التهديدات الخارجية .
- ٣ - المحافظة على المملكة والنظام الملكي فيها .
- ٤ - مكانة السعودية والبراد بكالية .

ويرى السعوديون ان تحقيق هذه الاهداف سيؤدي الى خلق الجو الامن المناسب لزيادة انتاج النفط بمستويات تكفي لمواجهة المتطلبات العالمية المستقبلية .

تأثير الصراع بأزمة الشرق الأوسط

حسب ما نوصلنا اليه من اللقاءات مع الرسميين الأمريكيين والسعوديين في العربية السعودية استنتجنا ان الصراع في الشرق الأوسط هو تقريبا العامل الوحيد الاهم سياسياً يمكن ان يؤثر على القرارات النفطية للسعودية . وقد ذكرنا مراراً وبشكل دائم ان نسوية سلمية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي هي مفتاح للاستقرار في الشرق الأوسط وستكون لصالح القرارات البروتولية الثلاثة لجميع المستهلكين .

وفي عام ١٩٧٣ حذر الملك فيصل حكومة الولايات المتحدة من ان العربية السعودية تحصل على عائدات من النفط تزيد عن احتياجات التمويل المحلي للنسبة مما يجعل الدخل الإضافي غير مريح في الإستثمار . وكان هذا واضحا ويشير الى ان مصلحة العربية السعودية هي في تخفيض الانتاج ومع ذلك صرح الملك فيصل بان العربية السعودية ستستمر في انتاج النفط المطلوب طالما ان هناك تقديراً في التوصل الى نسوية سلمية في الشرق الأوسط .

وعندما قام جسر جوي خلال حرب ١٩٧٣ بين الولايات المتحدة وإسرائيل لامتدادها بالسلاح والمعدات العسكرية المأجلة قامت العربية السعودية طوعاً وبالالتحاق بركب الدول التي حظرت النفط على الولايات المتحدة .

وفي عام ١٩٧٥ ربط وزراء النفط والخارجية السعودية اسعار النفط بحل أزمة الشرق الأوسط وقد كان الاجراء السعودي للحكومة العربية السعودية الحالية

داخل منظمة الدول المصدرة للنفط لتجميد الاسعار وابقائها منخفضة مرصط سكل نبق مع التقدم في نسوية في حل أزمة الشرق الأوسط سلمياً . وقد اظهر هذا الموقف الأهمية المرتكزة والمنظمة على هذا بهذا الموضوع . فعلى سبيل المثال ، رفض السعوديون في مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط مدعومين بموقف الإمارات العربية رفضوا زيادة اسعار النفط مما اضعف موقف الاكثرية وفعاليتها في رفع الاسعار عن طريق رفع الانتاج السعودي . وقد قامت الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط باستتار وضع الاجراءات السعودية .

وقد ابلغنا كبار الرسميين السعوديين ان اتفاقية لحل أزمة الشرق الأوسط شرط ضروري لتأمين سيل النفط السعودي المناسب لمواجهة المتطلبات العالمية . وقد اكد وزير النفط السعودي ان اي حرب في الشرق الأوسط ستؤثر على سيل النفط السعودي حتى لو لم يتخذ حظر وذلك بسبب الاخطار المحتملة وصعوبة الشحن واحتمال تدمير وسائل الانتاج او تدمير حقول النفط ذاتها . وقد ذكرنا بالاجراءات الاحتياطية التي اتخذتها الدول الغربية اقتصادياً نتيجة حظر ١٩٧٣ وصرح بأنه بالاعتماد المتزايد على نفط منظمة الدول المصدرة للنفط فان اي انقطاع لامتدادات النفط في المستقبل ، سيؤدي الى نتائج اقتصادية وخيمة .

وابلغنا الرسميون في السفارة الأمريكية في السعودية بان حكومة المرسومة السعودية قد تعهدت سياسياً وربطت نفسها اقتصادياً بحل أزمة الشرق الأوسط . واذا ما شعرت الحكومة السعودية بعدم الرضى في التقدم لحل أزمة الشرق الأوسط سلمياً فان لديها العديد من الخيارات الأخرى المتوفرة التي يمكن ان تؤثر سلباً على مصلحة الولايات المتحدة مثل تخفيض انتاج النفط او الغاء خطة روق الطاقة الاساحية على الأقل او الاستسلام لرغبة الأوبك في رفع الاسعار . وكما يرى العديد من الرسميين الأمريكيين في السفارة الأمريكية فان اي حرب يمكن ان تشعل موقداً في الشرق الأوسط واذا ما قامت الولايات المتحدة بإرسال الامدادات العسكرية المتباشرة الى إسرائيل فان العربية السعودية يمكن ان تكون مضطرة لاجراء حظر على صادرات النفط اذا ما قامت دول عربية اخرى بانخاذ مثل هذا الحظر .

ان العربية السعودية تقوم بدعم التزامات مادية لشعوب عربية اخرى كبحر والاردن لدعمها اقتصادياً ولدعم اهدافها العسكرية . ويشعر السعوديون انه في حالة عدم التوصل الى حل مرض سليم فان ذلك يمكن ان يؤثر على أمن العربية السعودية نفسها وتكون مضطرة لانخاذ اجراءات .

وتتبعات السعودية حول دور الولايات المتحدة

ومن حيث الأولوية المتعلقة بنسوية لازمة الشرق الأوسط سألنا أعضاء الرسميين والرسميين في البعثة الأمريكية في السعودية حول ما يتوقع السعوديون من الولايات المتحدة لتحقيق نسوية لازمة الشرق الأوسط . ويعتقد الرسميون المتبار في السعودية انه على الولايات المتحدة ان تمارس ضغطاً كبيراً على « إسرائيل » لاجبارها على تقديم تنازلات والتسريع في الحدائات السلمية لازمة الشرق الأوسط . مثلاً على ذلك يعتقدون ان على الولايات المتحدة ان تخفف من البلايين الممتدة التي نهها الى « إسرائيل » اذا ما كانت تريد انخاذ موقف متشدد حول موضوع اساءة الأراضي العربية المحتلة .

وقد كشفت الحدائات مع الرسميين السعوديين والرسميين الإبريكس في السعودية القاب عن السعوديين يعتقدون ان تصعد الدور الأمريكي في محادثات السلام هو اساسي اذا ما اردنا التوصل الى السلام . ويعتقد حكومة العربية

السعودية ان الرسميين في الادارة الأمريكية اصبحوا اكثر تعاطفاً مع الحاجات والحقوق العربية وانهم يبذلون المزيد من الجهد لتحقيق سلام مقبول في المنطقة . ورغم المبادرات الأمريكية المشجعة غير ان الرسميين السعوديين يعتقدون انه حتى الان ان الجهود الأمريكية لتحقيق السلام ليست كافية . وابلغنا الرسميين السعوديين من خشيتهم ان لا تكون الادارة الأمريكية راغبة في انخاذ الخطوات المطلوبة لتحقيق السلام بسبب التأثير الكبير والنفوذ الذي تمارس مجموعة الضغط الصهيونية وبسبب العداء الواضح للعرب في مجلس الشيوخ .

الاعتبارات الأمنية

يقدر عدد الرجال القابلين للتجنيد العسكري في السعودية بليون ونصف رجل فضلاً عن ان السعودية تجد صعوبة في ايجاد الشخصيات العسكرية الكفوة والمؤهلة. وبعد القوات السعودية المسلحة بما في ذلك الحرس الوطني اقل من سبعين ألف نسمة وهي تواجه مشاكل خطيرة لاء الفراغ في المملكة وتواجه مشاكل اكبر في الحصول على المتجندين الجدد . كما ان القدرة العربية السعودية العسكرية ومجال الخدمات والقطاعات العسكرية الأخرى هي اقل بكثير من مقدرات اعدائها .

ان منطقة تعادل مساحتها مساحة الجزء الواقع شرق المسيسي من الولايات المتحدة ، وكونها اغمى منطقة في العالم من حيث موجودات احتياطي النفط ولا تقوم على حمايتها الا قوة عسكرية صغيرة ، ان مثل هذه المنطقة اي العربية السعودية تواجه مشاكل أمنية خطيرة . وهي تدرك ان هناك تهديدات حقيقية من عدة بلدان محيطة مثل العراق وإسرائيل . كما ان العربية السعودية مضطربة ومنزعجة من تنامي العناصر الراديكالية في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن خوفها من اليمن الجنوبية الواقعة على حدودها الجنوبية . ولواجهة هذه التهديدات قامت حكومة العربية السعودية بانباغ سياسة عسكرية مؤكدة فيها على :

- ١ - تطوير قوة جوية عالية التدريب ومجهزة تجهيزاً حديثاً قادرة على الصاق
- ٢ - تطوير قوة بحرية وبرية قادرة على القيام باعمال الدفاع الجيد قادر على خسائر بالاعداء وتحول دون تقدمه السريع في حالة حدوث هجوم .

٣ - الاعتماد على الولايات المتحدة وبدرجة اقل على أوروبا الغربية لتزويدها بالجهازات والتدريبات الكفيلة بتطوير قواتها المسلحة .

٤ - الإستمرار في العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة منوحيه منها انخاذ الاجراءات المناسبة والسريعة لتعزيز القدرة الدفاعية السعودية اذا ما ادى اي هجوم الى تعريض مصالح الولايات المتحدة للخطر .

ان هناك مصلحة عسكرية مشتركة للعربية السعودية والولايات المتحدة للمحافظة على مصالح الطرفين المشتركة وتشمل هذه المصالح حل النزاع العربي الإسرائيلي وحماية حقول النفط والجهيزات الملحقة بها ، ومنع انتشار الشيوعية التي سيسعى الاتحاد السوفياتي الى نشرها وكبح جماح الجهود الصهيونية لتشر نفوذها في المنطقة ودعم الانظمة المحافظة في الشرق الأوسط .

ورغم انه لس هناك اتفاقية دفاعية رسمية بين الولايات المتحدة والعربية

السعودية تعتمد حكومة العربية السعودية الى درجة كبيرة على الولايات المتحدة لتحقيق أمنها . وهي تتوقع الدعم الأمريكي ضد اي عدوان خارجي الذي يهدد امتدادات النفط بالخطر ويهدد أمن المملكة والنظام الملكي نفسه . ان المسألة الأمنية الاعتناء على الولايات المتحدة ه عامل هام يؤثر في قرارات السعودية النفطية كما ينح الولايات المتحدة نفوذاً وتأثيراً كبيراً في هذه القرارات .

لقد انشئت اللجنة الأمنية المشتركة بين العربية السعودية والولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ غير انها لم تعقد اجتماعاتها منذ ذلك التاريخ . ويعتقد الرسميون في الادارة الأمريكية ان فشل اللجنة في عقد اجتماعاتها لم يؤثر سلباً في العلاقات العسكرية بين البلدين لانكثات هناك مناقشات دائمة ومتكررة حول المسائل الأمنية والعسكرية في اللقاءات السياسية الرفيعة المستوى كما ان التعاون العسكري بين البلدين كان دائماً محور لقاءات سياسية فضلاً عن ان تحديث القوات المسلحة السعودية كان دائماً خاضعاً للتوصيات العسكرية الأمريكية التي قدمها .

لقد انتقد الرسميون العسكريون السعوديون موقف الولايات المتحدة الملكي في مكانة الشيوعية وموقفها في التوصل الى حل لازمة الشرق الأوسط . ومن هنا اهتمامات هؤلاء العسكريين ما يلي :

١ - ادراك الجهود الأمريكية غير الكافية والمتوسطة الحماس لا للممارسة ضغط على إسرائيل للتوصل الى نسوية ضرورية والتشاور المترتب على نصف الحساس هذا (اقنور) . والتشاور حول احتمال التوصل الى حل لازمة الشرق الأوسط نفسها .

٢ - خطورة تجدد الحرب او تزايد النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط .

٣ - التخوف من الضربات الوقائية الإسرائيلية بما في ذلك غزو محتمل للعربية السعودية .

حل أزمة الشرق الأوسط في المستقبل القريب .

٤ - الخوف من تساقط قادة العرب المعتدلين اذا لم يتم اهراز تقدم في اتجاه

٥ - الاعتقاد بان النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة هو المحرك الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

تزايد المبيعات العسكرية الأجنبية للعربية السعودية

ان جهود الولايات المتحدة لتطوير القوات المسلحة السعودية ناتي عبر برنامج مبيعات الاسلحة الخارجية ، وقد وتمت حكومة العربية السعودية اتفاقية لشراء الاسلحة تصل في الاجمال الى ثمانية بلايين دولار منذ عام ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ ، وكان معظم هذه الاتفاقيات يتعلق بالمشات العسكرية . وقد خصصت حكومة العربية السعودية ١٦ بالمائة من ميزانية الخطة الخمسية الحالية او ٢٢٢٢ بليون دولار لتفقات الدفاع .

ان بعثة عسكرية امريكية تشرف على برنامج تحديث القوات المسلحة السعودية كما تشرف المبيعات العسكرية الأمريكية على المنشآت العسكرية السعودية الرئيسية وهناك ما يزيد على ألف من الخبراء العسكريين المتقنين بوزارة الدفاع السعودية كما ان هناك ثلاثة آلاف من المتقنين عسكرياً للعمل بالمشروعات والمنشآت الدفاعية العسكرية السعودية ومن المتوقع ازدياد هذا العدد في المستقبل القريب . كما ان تقريرنا في تشرين الأول لسنة ١٩٧٧ المنطلق بالمبيعات العسكرية الأمريكية للعربية السعودية الذي يحمل الرقم (ي د ١٩ ١٩٧٧) يحدد مبيعات الاسلحة الأمريكية للسعودية ويناقش البرامج العسكرية الأمريكية في هذه البلاد .